Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولا شك أنّ أهل النّظر في أصوليّة العلوم الصّحيحة لو تفرّغوا إلى استنطاق مقدّمة ابن خلدون طبق رؤاهم لتوصّلوا إلى الاستدلال على عمق هذا القانون ولأعانونا على سبر أغواره الأصولية في المنظومة الفكريّة العامّة ، ولكنّنا - من موقعنا المعرفي المخصوص - نكتفي برسم نموذج ندلّل به على ثبوت هذا القانون الفيزيائيّ دون أن نزعم استيعابه كليّا في ثنايا المقدّمة

لقد جاء هذا النّموذج في معرض حديث ابن خلدون عن «إنكار ثمرة الكيمياء واستحالة وجودها» ومنطلقه في الموضوع استبانة الشّرائط الأولى التي تتمّ بها عمليّة النّشوء في الظّواهر، ويحدّد منذ البدء قانونا تكوينيّا يستوجب اجتماع «المولّدات العنصريّة» على نسبة متفاوتة، «إذ لو كانت متكافئة في النّسبة لما تمّ امتزاجها». فلا بدّ من جزء يتغلّب في الامتزاج على العناصر الأخرى، وهو مبدأ طبيعيّ في تفاعل عناصر الكون جملة ، ثمّ يتعيّن حصول طاقة حراريّة مؤثّرة إذ «لا بدّ في كلّ ممتزج من المولّدات من حرارة غريزيّة هي الفاعلة لكونه ، الحافظة لصورته». وعندئذ يأتي ناموس الزّمن لأن عمليّة الفعل والتّأثير تقتضي في أطوارها رسما من التّواقت يسمّيه ابن خلدون «زمن التّكوين». (ص٥٢٨) .

من هذا المنطلق يتضّح كيف انّ كل عمل بشريّ إنّما هو بوجه من الوجوه «مساوقة لفعل الطّبيعة» ، ولا مساوقة إلاّ بالإذعان إلى سلطان الزّمن والرّضوخ إلى معادلته ، وهكذا يضع ابن خلدون يده على قانون النسبيّة بين الزمن والفعل فيهتدي إلى أن التناسب طرديّ بين عنصر الزمن وقيمة المحصول مثلما أنّ هذا التناسب